للتاريخ السياسى

معاهدة الصداقة والتحالف
بين مصر وانجلترا
نص المعاهدة

مقدمة :

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وأمبراطور الهند

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما أنهما يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم

وبما أن هـذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتية أسماؤهم :

حضرة صاحب الجـــلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وأمبراطور الهند (الذى سيشار إليه فى نصوص هـذه المعاهدة بعبارة « صاحب الجلالة الملك والأمبراطور »)

قد أناب عن بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا :

. . . . . .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر :

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصرى ورئيس الوفد الرسمى

حضرة صاحب السعادة الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب

حضرة صاحب الدولة محمـــد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً

حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء سابقاً

حضرة صاحب المعالى واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية

حضرة صاحب المعالى عثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية

حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المـالية

حضرة صاحب المعـالى محمود فهمى النقراشى باشا وزير المواصلات

حضرة صاحب المعـالى أحمد حمدى سـيف النصر باشا وزير الزراعة

حضرة صاحب السعادة على الشمسى باشا الوزير السابق

حضرة صاحب المعالى محمد حلمى عيسى باشا الوزير السابق

حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفى باشا الوزير السابق

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سـلطة كاملة والتى وجدت صالحة مستوفية الشكل قد اتفقوا على ما يأتى :

مواد المعاهدة

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والأمبراطور

المادة الثانية

يقوم من الآن فصاعدا بتمثيل صاحب الجلالة الملك والأمبراطور لدى بلاط جلالة ملك مصر وبتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية

المادة الثالثة

تنوى مصر أن تطلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم .

وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فأنها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة

المادة الرابعة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما

المادة الخامسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بألا يتخذ فى علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية

المادة السادسة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة

المادة السابعة

إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفاً ، وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب ، أو خطر الحرب الداهم ، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، فى أن يقدم إلى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الأراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات

وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة وافية على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة

المادة الثامنة

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الأراضى المصرية بجوار القنال بالمنطقة المحدودة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال . ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها

ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال . كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية

ومن المتفق عليه أنه إذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحدودة فى المادة السادسة عشرة على مسألة ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان

المادة التاسعة

يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء ومميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى تكون موجودة بمصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة

المادة العاشرة

ليس فى أحكام هذه المادة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأى حال من الأحوال الحقوق والالتزامات الترتبة أو التى تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

المادة الحادية عشرة

١ — مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين

ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين

والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الأولى لادارتهما فى السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين

وليس فى نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان

٢ — وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين فى السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذى يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين فى الوظائف الجديدة التى لا يتوفر لها سودانيون أكفاء

٣ — يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين

٤ — تكون الهجرة المصرية إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام

٥ — لا يكون هناك تمييز فى السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الوطنيين المصريين فى شؤون التجارة والهاجرة أو فى الملكية

٦ — اتفق الطرفان المتعاقدان على الأحكام الواردة فى ملحق المادة فيما يتعلق بالطريقة التى تصير بها المعاهدات الدولية سارية فى السودان

المادة الثانية عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد

المادة الثالثة عشرة

يعترف صاحب الجلالة الملك والأمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى الغاء هذا النظام دون إبطاء

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص فى ملحق هذه المادة

المادة الرابعة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة ، ويجب أن يعد باتفاق الطرفين إذا طلب أحدهما ذلك بيان الاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة

المادة الخامسة عشرة

يتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات بينهما مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم

المادة السادسة عشرة

يدخل الطرفان المتعاقدان فى مفاوضات بناء على طلب أى منهما فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك

فاذا لم يستطع الطرفان المتعاقدان الاتفاق على نصوص المعاهدة التى أعيد نظرها يحال الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم للفصل فيه طبقاً لأحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة ، أو إلى أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقاً للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان

ومن المتفق عليه أن أى تفسير فى المعاهدة عند إعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقاً للمبادىء التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧

ومع ذلك ففى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها كما سبق بيانه

المادة السابعة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ، ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها ، وعندئذ تسجل لدى السكرتير العام لعصبة الأمم

وإقراراً بما تقدم وقع المفوضون السابق ذكرهم على هذه المعاهدة ووضعوا أختامهم عليها

(فى العدد القادم « ملحقات المعاهدة »)